دور الموارد في سيرورة التحول الوظيفي للمراكز الصاعدة

بالمغرب - حالة جماعتي مولاي عبد الله وأولاد فرج إقليم الجديدة

The role of resources in the functional transformation process of emerging centers in Morocco- Case sudy : Moulay Abdellah and Ouled Frej Municipality -El Jadida city

إعداد

سعاد المختاري — **Souad Al-Mukhtari**

محمد بودواح — **Mohammed Boudouah**

جامعة ابن طفيل – المغرب

Doi: 10.21608/jasg.2021.198568

استلام البحث: ٦/ ٨ /٢٠٢١ **قبول النشر:** ١٥ /٨ / ٢٠٢١

المختاري ، سعاد و بودواح، محمد (٢٠٢١). دور الموارد في سيرورة التحول الوظيفي للمراكز الصاعدة بالمغرب - حالة جماعتي مولاي عبد الله وأولاد فرج إقليم الجديدة. مج ٤، ع ١١، ***المجلة العربية للدراسات الجغرافية***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، ص ص ١٣٥ -١٥٨.

دور الموارد في سيرورة التحول الوظيفي للمراكز الصاعدة بالمغرب - حالة جماعتي مولاي عبد الله وأولاد فرج إقليم الجديدة

مستخلص:

تلعب الموارد دورا مهما في توسع التجمعات السكانية الصغيرة إلى مراكز حضرية صاعدة، وتساهم طبيعة الموارد في توجيه سيرورة التحول الوظيفي لهذه المراكز نحو مدن ذات وظيفة فلاحية، أو مدن ذات وظيفة صناعية وتجارية. ونظرا لبروز المراكز الصاعدة بشكل كبير في السنوات الأخيرة، فقد ارتأينا مقاربة الإشكاليات المرتبطة بنشأة وتطور المراكز الصاعدة بالمغرب، من خلال دراسة حالة مركزين ينتميان إلى نفس الإقليم، لكن لا يتمتعان بنفس المؤهلات الاقتصادية والطبيعية. تمت هذه الدراسة اعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، وتوصلنا إلى أهمية الدور الذي يلعبه الموقع في تطور مركز مولاي عبد الله إلى مدينة صناعية، واحتفاظ مركز أولاد أفرج بوظيفته الفلاحية.

الكلمات المفتاحية: المراكز الصاعدة.، التحول الوظيفي.، الموارد.، التنمية الترابية.، الفاعل الاقتصادي.

Abstract:

Resources plays an important role in the expansion of small population groups into emerging urban centers, and the nature of resources contributes to direct the process of functional transformation of these centers towards cities with an agricultural function, or cities with industrial and commercial function. Due to prominence of emerging centers significantly in recent years, we have decided to approach the problems associated with the start and development of emerging centers in Morocco, by studying the case of two centers belonging to the same region, but not possessing the same economic and natural qualifications. This study was based on the descriptive-analytical approach and comparative approach, and reached the importance of the role that the site plays in the transformatuion of the MoulayAbdallah Center into an industrial city, and the AwladFaraj Center retaining its agricultural function.

Key words: emerging centers. functional transformation. Resources. territorial development. The economic actor.

. مقدمة:

تشكل الموارد أساس الحياة بمجال جغرافي معين؛ إذ اعتُبِرت على مر السنين من بين أهم عناصر الاستقرار البشري المؤسس لتطور العمران، وظهور المدن بشكلها الحالي. ذلك أنها كانت السبب المباشر وراء الانتقال الذي عرفته البشرية من حياة التنقل والترحال إلى حياة الاستقرار بمجال جغرافي بعينه، وهذا ما ساهم بدوره في تطور المهارات البشرية المرتبطة بالتعاطي مع الموارد التي يوفرها مجال الاستقرار. فكان أن تطورت صناعات وحرف تقوم على استغلال الإمكانات المتاحة لتثمين مواردها، وتحقيق الاستفادة القصوى من فوائدها على مستويات متعددة، لتشكل اللبنة الأولى لنظام المدينة كما نعرفه الآن.

ورغم تغير الظروف بين الماضي البعيد والحاضر، فإن الموارد كانت وما زالت تحتفظ بنفس الأهمية الاستراتيجية بالنسبة للجماعات البشرية المستوطنة لأي مجال. ومع تزايد الحاجيات ارتباطا بتغير نمط العيش الذي أصبح مبنيا على كثرة الاستهلاك، أضحت الحاجة ملحة إلى المزيد من الأموال لتغطية الكماليات من الحاجيات قبل الأساسيات، سواء بالنسبة للأفراد أم بالنسبة للجماعات والمؤسسات، في صراع محموم يغذيه طغيان النزعة الفردانية في حب الظهور، والسطحية في التفكير.

من هذا المنطلق، حاولت هذه الدراسة الوقوف على أهم العوامل المساهمة في تحول وظيفة المراكز الحضرية الصاعدة بالمغرب من خلال المقارنة بين مركزين صاعدين ينتميان إلى إقليم الجديدة؛ مركز مولاي عبد الله باعتباره مركزا بحريا إضافة إلى كونه الظهير الخلفي المباشر لمدينة الجديدة، ثم مركز أولاد أفرج باعتباره مركزا قاريا حافظ على وظيفته الفلاحية رغم التوسع الكبير الذي عرفه عمرانيا وبشريا.

إشكالية البحث:

في سياق التحولات السريعة التي تعرفها المراكز الصاعدة بالدول السائرة في طريق النمو عموما، وبالمغرب خصوصا، مع ما تعرفه من مشاكل ترتبط بعجزها عن تحقيق التحول نحو المدن التجارية والصناعية، تأتي هذه الدراسة لمقاربة جملة من الإشكاليات المرتبطة بهذا التوسع، يمكن تلخيصها فيما يلي: ما هي آليات تشكيل المجال المحددة لسيرورة التحول الوظيفي للمراكز الصاعدة باتجاه مدن ذات وظيفة فلاحية أو ذات وظيفة صناعية وتجارية؟ وما هو العامل الرئيسي المحدد لاتجاه هذا التحول؟

فرضيات الدراسة:

انطلقت الدراسة من فرضيات متعددة، وبعد إخضاعها للتحليل ارتباطا بالبحث الميداني، تبقت ثلاث فرضيات:

الفرضية الأولى: تلعب الموارد الاقتصادية الدور الرئيسي في تحديد اتجاه التحول الوظيفي للمراكز الصاعدة بالمغرب.
الفرضية الثانية: يلعب الفاعل السياسي دورا رئيسيا في تحديد اتجاه هذا التحول.
الفرضية الثالثة: يبقى الموقع أهم عنصر محدد لاتجاه تحول المراكز الصاعدة وظيفيا بالمغرب.

أهداف الدراسة:

إضافة إلى معالجة الإشكالية الرئيسية من خلال محاولة الإجابة على الأسئلة الفرعية المرتبطة بها، تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الإجرائية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- مقاربة إشكالية تطور المراكز الصاعدة باعتبارها بمثابة مرحلة متقدمة في سيرورة التحول الوظيفي للمجال من قرية صغيرة أو دوار إلى مدينة ذات وظيفة محددة وذات إشعاع يتعدى حدود نفوذها الإداري؛
- تحديد أهم الآليات المساهمة في تشكيل المجال بالمراكز الصاعدة؛
- مقارنة دور الموارد في توجيه دينامية التحول الوظيفي للمراكز الصاعدة، وتحديد الأهمية النسبية لكل منها في تحديد وظيفة مركز مولاي عبد الله ومركز أولاد افرج؛
- تحديد العوامل المسؤولة عن تحديد الوظيفة المستقبلية للمراكز الصاعدة، من خلال المقارنة بين مركزين صاعدين أحدها تحول إلى الوظيفة الصناعية والتجارية، والآخر احتفظ بوظيفته الفلاحية رغم تشابه الظروف العامة لهذين المركزين.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال تركيزها على دراسة المراكز الصاعدة، باعتبارها تمثل ظاهرة متزايدة الانتشار بالدول النامية عموما والمغرب على وجه الخصوص، وتحمل في تطورها مشاكل إضافية للمدن الكبيرة. من هذا المنطلق، تصبح دراسة المشاكل التي تعاني منها المراكز الصاعدة ذات أهمية قصوى، نظرا لما قد تحمله من حلول للمشاكل الآنية والمستقبلية التي تعيشها هذه المراكز بهدف التوصل إلى توجيه دينامية تحولها في اتجاه خلق تنمية مستدامة، قادرة على توفير إطار عيش كريم يساهم في تثبيت الساكنة في مدينة صغيرة ذات وظيفة محددة.

٢- منهجية العمل:

انسجاما مع طبيعة الموضوع، تمحورت منهجية الدراسة حول المزاوجة بين العملين الميداني والببليوغرافي، لمقاربة ظاهرة تحول المراكز الصاعدة بالمغرب، وانطلاقا من كون المجالين يخضعان لتطور عشوائي، وتتميز بناها الاقتصادية بأنها غير مهيكلة. وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي للوقوف على طبيعة الموارد التي

يتوفر عليها المركزان، ثم المنهج المقارن، بغية الخروج بخلاصات مؤسسة لطبيعة التحول الذي عرفه كلا المركزين، وتحديد العامل المسؤول عن تحديد وظيفة المركز الصاعد باعتباره مدينة مستقبلية.

لتحليل المعطيات والبيانات المتحصل عليها، تمت الاستعانة بمجموعة من البرامج من بينها برنامج (Arc-Gis) لتحليل المعطيات جغرافيا وكارتوغرافيا ، ثم برنامج (SPSS) لتحليل المعطيات الإحصائية بعد تفريغ الاستمارات وتنظيمها في قاعدة بيانات رقمية.

- حدود منطقة الدراسة:

يتجسد مجال الدراسة في جماعتي مولاي عبد الله وأولاد أفرج، وهما جماعتان تابعتان للنفوذ الترابي لمدينة الجديدة، إحدى أهم المدن المكونة لجهة الدار البيضاء سطات (ولاية) البالغ مساحتها (١٩٤٤٨ كلم٢)؛ أي ما يمثل (٢,٧ %) من مساحة التراب الوطني. يضم إقليم الجديدة (٤ دوائر) وهي الجديدة، أزمور، سيدي إسماعيل، والحوزية١. أحدثت جماعة مولاي عبد لله (سنة 1959) بتراب دائرة الجديدة، وتضم 58 دوارا يتوزعون على 8 مشيخات (الشرفاء، الهمامدة، بطيوة، السراحنة، أولاد إسماعيل، العبابدة، مركز مولاي عبدالله، مركز الغضبان). تتموقع جغرافيا بين خطي عرض (٣٣° و ١٣°٣٣") شمالا، وخطي طول (٨° ٣٣" و ٨° ٤٥") غربا. تبلغ مساحتها ١٦٠ كلم٢ ، وتحدها مدينة الجديدة شمالا، وجماعتي الحوزية وأولاد احسين شرقا، ثم جماعة سيدي عابد جنوبا. أما الجماعة الترابية أولاد أفرج التي أحدثت في نفس السنة (١٩٥٩)، فتتكون من ١٩ دوارا وتنتمي لدائرة سيدي اسماعيل، وتتموقع جغرافيا بين خطي عرض (٣٢° ٥" و ٣٣°) شمالا، وخطي طول (٨° ١٢" و ٨° ١٥") غربا، وتمتد على مساحة (١١٣ كلم٢).يحدها من الشمال جماعة سيدي حسين بن عبد الرحمان، ومن الجنوب جماعة خميس‌متوح، ومن الغرب جماعة الشعيبات، ثم من الشرق جماعة سيدي علي بن يوسف. تبعد عن مدينة الجديدة بحوالي ٤٧ كلم، على الطريق الجهوية الرابطة بين مدينتي الجديدة وسطات، ما يخولها الانفتاح على المحيط جهويا ووطنيا، مع الاستفادة من موضعها المتميز بالانبساط.

[1] - Ministére de l'interieur, direction Général des collectivites locales, 2015, " Monographie Générale de la région de casablanca- settat".

الخريطة رقم (١) موقع مجال الدراسة جهويا ووطنيا

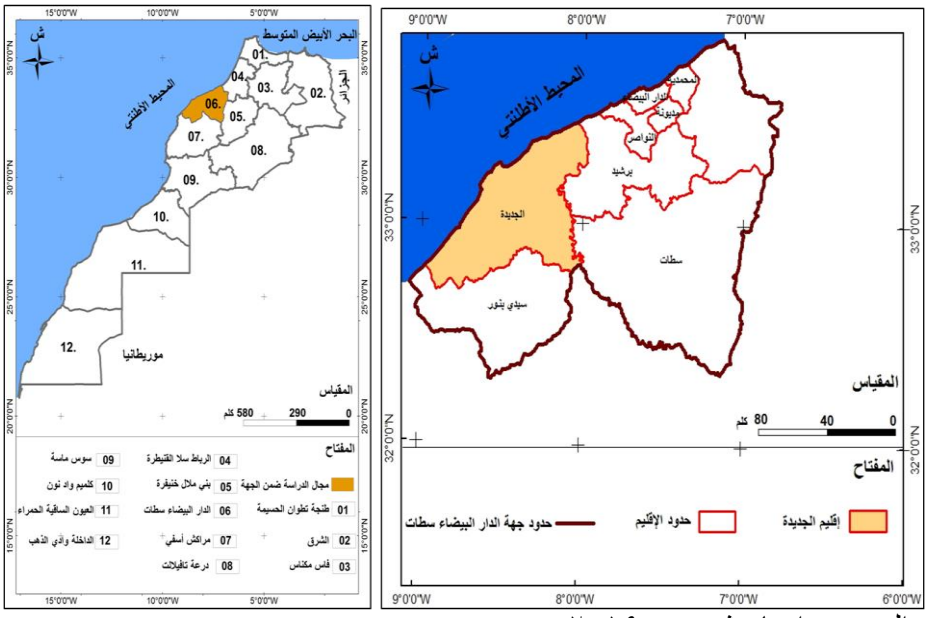

المصدر: إنجاز شخصي ٢٠١٩

لخريطة رقم (٢) موقع مجال الدراسة ضمن مجال دكالة

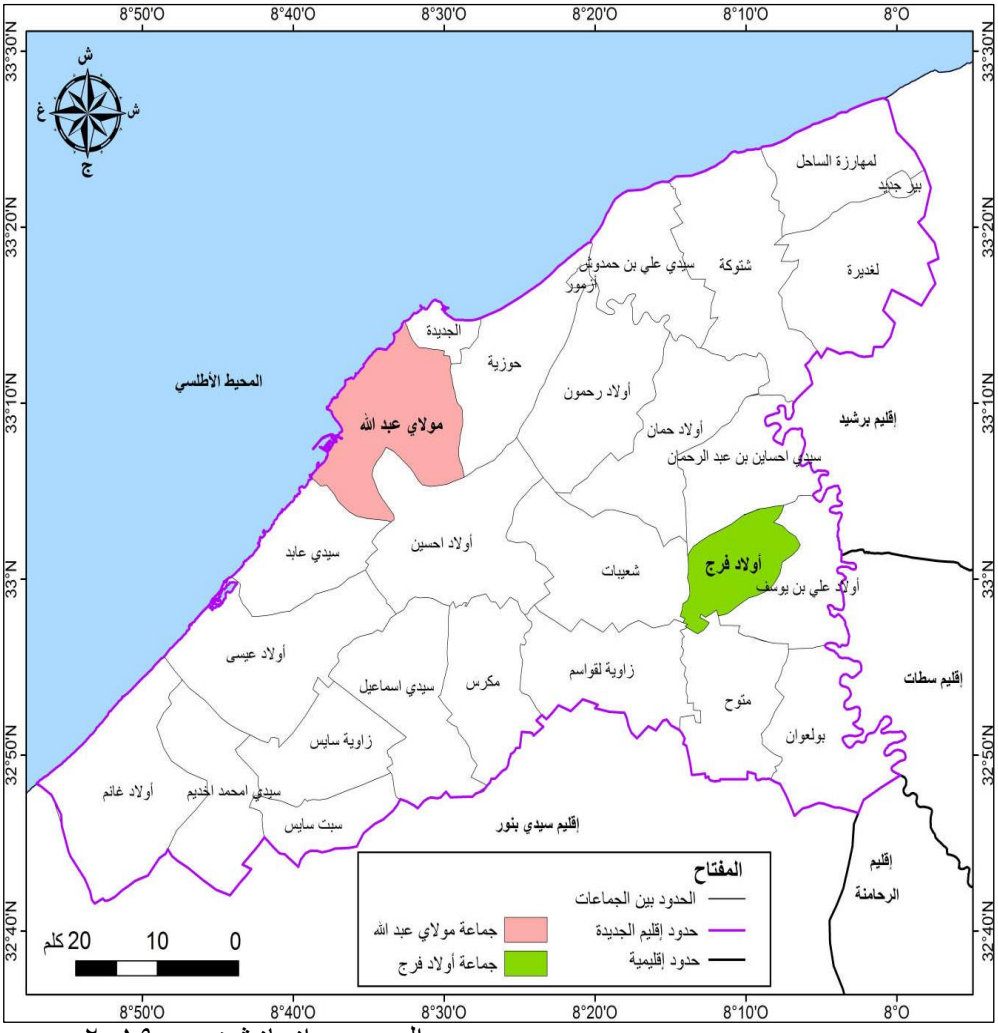

المصدر : إنجازشخصي ٢٠١٩

تتميز كلتا الجماعتين بموقع مختلف الخصائص عن الأخرى، إلا أنه يوفر مؤهلات وإمكانيات متنوعة؛ فجماعة مولاي عبد الله تقع في قلب الدينامية الاقتصادية والعمرانية التي يعرفها المغرب، بحكم قربها من مدينة الجديدة التي تشكل قطبا اقتصاديا مهما، ما يفتأ يصدر جزءا من نشاطه إليها. كما أنها تستفيد من الواجهة

البحرية مع ما توفره من موارد ومؤهلات آنية وكامنة، وتستفيد من المداخيل الكبيرة التي يدرّها توطين ميناء الجرف الأصفر على ترابها، ما يجعلها في مصاف أغنى الجماعات الترابية بالمغرب. أما جماعة أولاد افرج، فتستفيد بدورها من موقع متميز ضمن سهل دكالة مع ما يوفره من مؤهلات فلاحية وسياحية غير مستغلة على الوجه الأمثل.

رغم الإكراهات التي تواجهها جماعتي مولاي عبد الله وأولاد أفرج، شأنهما في ذلك شأن جل الجماعات الترابية القروية بتراب المملكة ، التي لم تستطع اكتساب مقومات الانتقال من وضعية ضعف الأداء التنموي ، فإن هاتين الجماعتين تتوفران على موارد طبيعية وبشرية متنوعة، وثقافية واقتصادية. بعكس مستوى الهشاشة الترابية التي تطبعهما اختلالات التدبير المجالي وتراكم القرارات السياسية غير الرشيدة على مدى تاريخهما الحديث. وهذا ما يدعو إلى ضرورة مراجعة كيفيات وآليات التعاطي مع الموارد المجالية بغية تحقيق أفضل أداء تنموي عن طريق تثمين المنتوج الترابي على اختلاف وتنوع أصنافه، ثم البحث عن أفضل الطرق لتسويقه خدمة لصورة الجماعة الترابية.

٣. تلعب الموارد الطبيعية دورا مهما في خلق التنمية المحلية بالمراكز الصاعدة

٣. ١. يتحكم الموقع في تحديد دينامية تحول المراكز الصاعدة في علاقتها بالمدن الكبيرة:

يكتسب الموقع أهمية قصوى في سيرورة التوسع والتمدين التي تعرفها المراكز الحضرية بمختلف أصنافها؛ إذ يوفر مجموعة من الفرص والإمكانيات التي تساعد على تطور المدينة وازدهارها، كما قد يطرح مجموعة من المعيقات والإكراهات التي تحول دون تطورها بالشكل المطلوب. وبما أن الموقع يبقى معطى مفروضا في كثير من الأحيان؛ إذ لا يمكن تغييره بالنسبة للمراكز التي ترى أنه غير مناسب، فإن البحث عن السبل الكفيلة بتجاوز معيقاته وتثمين مؤهلاته، تبقى من أهم أولويات المؤسسات والفاعلين المسؤولين عن تدبير وتسيير هذه المراكز والمدن. في هذا السياق، تبرز أهمية الموقع الاستراتيجي لمركزي مولاي عبد الله وأولاد أفرج، رغم اختلاف درجتها بينهما؛ حيث يتمتع مركز مولاي عبد الله بموقع قرب البحر وقرب مدينة الجديدة، وهذا ما يفترض أنه يوفر إمكانات أكثر بكثير مما يوفره موقع مركز أولاد أفرج بحكم بعده النسبي عن البحر وعن المدينة.

بالنسبة لمركز مولاي عبد الله، يتوفر على موقع يمكن تلخيص أهم مميزاته في نقطتين أساسيتين ومتكاملتين. تتمثل أولاهما في التواجد على ساحل البحر مما ينسجم مع التوجه العام نحو التسحيل (La littoralization_ السوحلة)، والذي يعتبر مُوجِّها أساسيا لتطوُّر المراكز الصاعدة إلى مدن كبيرة، ارتباطا بتركُّز الأنشطة الاقتصادية المتنوعة، والاستفادة من التيارات التي تخلقها على مستويات متعددة، كما

يجعلها تنفتح على الموارد والمؤهلات القارية والبحرية في نفس الوقت. وقد زاد توطين ميناء الجرف الأصفر على ترابها الإداري من أهمية هذا المعطى، من خلال ما يوفره من إمكانيات مهمة على صعيد فرص الشغل، ثم على مستوى المداخيل المالية المباشرة التي تجنيها من الشركات والمصانع التابعة لمنطقته الصناعية، رغم ما يحدثه من خسائر على مستوى البيئة والصحة العامة جراء التلوث الناجم عن الأنشطة الصناعية، ما يتيح إمكانية الانفتاح على المحيط الخارجي جهويا، وطنيا، وحتى دوليا. أما النقطة الثانية، فتتمثل في القرب من مدينة الجديدة، ما يتيح إمكانية الاستفادة من البنيات التحتية المهمة التي تتوفر عليها مدينة الجديدة، مثل شبكة الطرق المتنوعة؛ الوطنية والسيارة والسكك الحديدية. وهذا المعطى يمثل نقطة قوة ومصدر ضعف للجماعة في نفس الوقت؛ حيث يساهم في تطورها ارتباطا بتطور مدينة الجديدة باعتبارها قطبا صناعيا وسياحيا مهما في بنية النسيج الوطني، وبالتالي، فأي طفرة اقتصادية تعرفها مدينة الجديدة إلا وستجد صداها بجماعة مولاي عبد الله، نظرا للارتباط الوثيق بينها على أكثر من صعيد. لكن، وبحكم نفس المنطق، فإن هذا القرب يتحول إلى نقطة سلبية تؤثر على تطور المركز، وتوجهه نحو العشوائية وعدم التنظيم، عندما تصبح بمثابة ملجأ للأنشطة والممارسات السوسيو-اقتصادية التي ترفض مدينة الجديدة استقبالها، أو الاحتفاظ بها، لتصدرها إلى مركز مولاي عبد الله، وهذا ما ساهم في بقائه دون مستوى التطور المطلوب، مقارنة بالمؤهلات الجمالية والطبيعية التي يوفرها الموقع.

أما بالنسبة لمركز أولاد أفرج، فإنه يتوفر على موقع لا يرقى إلى مستوى موقع مركز مولاي عبد الله، إلا أنه يتوفر على مميزات ومؤهلات كثيرة، بالرغم من عدم الانتباه إلى وجودها واستغلالها. فهو يستفيد من التواجد في قلب سهل دكالة، مع ما يتيحه من إمكانيات كبيرة على المستوى الفلاحي بجميع قطاعاته. ورغم قربه النسبي من الجديدة؛ حيث يبعد عنها بحوالي (٤٥ كلم)، إلا أن موقعه يتيح له الانفتاح على مدن أخرى في اتجاهات مختلفة؛ إذ يرتبط بعلاقة الجوار مع مدينة سيدي بنور، وتفصله حوالي (١١٢ كلم) عن مدينة الدار البيضاء، وحوالي (١٤٠ كلم) عن مدينة آسفي. ويساعده في ذلك ارتباطه بشبكة طرقية مهمة نسبيا مثل الطرق الجهوية رقم"٣٠٣ و ٣١٦" ثم الطريق الإقليمية رقم "٣٤١٢" (مونوغرافية إقليم الجديدة، ٢٠١٨،ص٠٣).

يتبين من خلال ما سبق أن جماعتي مولاي عبد الله و أولاد أفرج، تتوفران على موقع استراتيجي تختلف أهميته من جماعة لأخرى، لكن كلاهما لا تستغله للترويج لصورة الجماعة في الخارج، والمساهمة في الرفع من جاذبيتها، وهذا ما يجعلها لا تستفيد من تنوع التيارات التي يخلقها، ارتباطا بإمكانية الولوج إلى الأسواق الخارجية القريبة والبعيدة منهما. من هذا المنطلق، يمكن القول بأن المركزين لا

يستفيدان من المؤهلات الكامنة التي يوفرها موقع كل منهما بالشكل المطلوب، وهذا ما يضع القائمين على تسييرهما موضع تساؤل، باعتبارهم مصدر تضييع الفرص التي يوفرها، وحرمان الساكنة المحلية من الاستفادة من الثروات الممكن تحصيلها في حال تم تثمين الموقع، واستغلاله لتحقيق التنمية الترابية لجميع الساكنة في إطار العدالة الاجتماعية.

٢,٣ . دور الموارد والمؤهلات الطبيعية في تشكيل المجال:

تتميز منطقة دكالة بالانبساط على العموم، ورغم انتماء الجماعتين موضوع الدراسة لوحدتين متباينتين، إلا أنهما تخضعان لمبدأ الانبساط العام. وهذا ما يعتبر أمرا إيجابيا؛ إذ يشجع على إقامة المنشآت وتشييد البنى التحتية، ما يؤسس لتطور الجماعة وتهييئها للانتقال إلى مستويات أعلى في سلم التمدين والتحضر. كما تتوفران على موارد ومؤهلات طبيعية غنية ومتنوعة، فإلى أي حد استفادت الجماعتان من هذا المعطى؟

خريطة(٣): توزيع الارتفاعات بجماعتي مولاي عبد الله وأولاد فرج

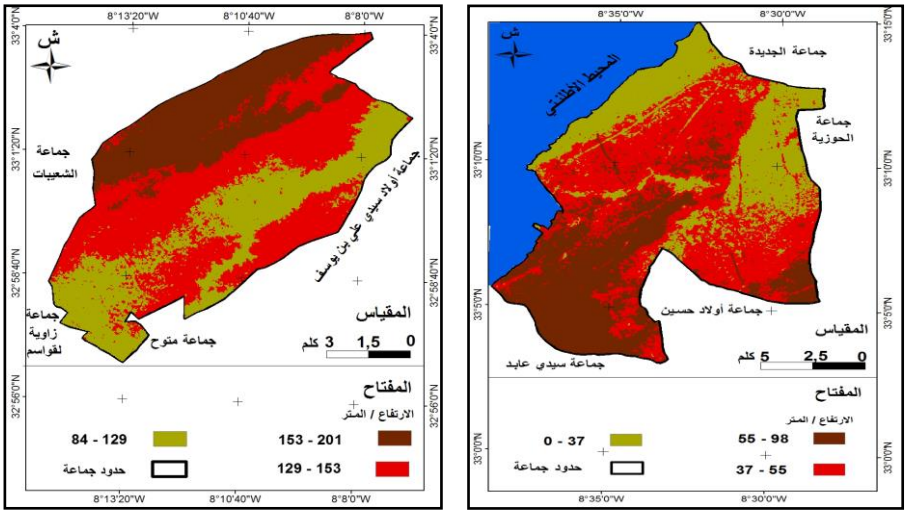

المصدر : إنجاز شخصي ٢٠١٩

يتميز مجال الدراسة بمناخ معتدل ارتباطا بالوضع العام للمغرب جغرافيا؛ حيث يتميز بتنوع تضاريسي مهم يشمل كل الوحدات التضاريسية، وترافقه وفرة وتنوع كبيرين في الغطاء النباتي الطبيعي. ويزيد الموقع العرضي للمغرب بين خطي عرض (٢١° ٣٦°) شمال خط الاستواء من شدة هذا التنوع. بالإضافة إلى ذلك، فانفتاحه على واجهتين بحريتين طويلتين، مكنه من الاستفادة من المؤثرات البحرية

المتوسطية شمالا والأطلنتية غربا. كما أن الامتداد القاري للمغرب مكنه من الانفتاح على المؤثرات القارية من جهتي الشرق والجنوب، ليستفيد من تفاعل العناصر الجغرافية مع المناخية في إطار الدورة الهوائية العامة، ويحظى بمناخ معتدل في عمومه على مدار فصول السنة رغم بعض التباينات الصغرى.

تتميز التساقطات بمجال الدراسة بعدم الانتظام والانخفاض النسبي في نفس الآن) ؛ إذ تتمحور عموما حول (٤٠٠ ملم) في السنة، وتسجل معدلا سنويا يصل إلى (٣٧١ ملم). غير أن هذا المعدل يخفي تفاوتات سنوية مهمة، قد تسجل أرقاما متطرفة تنتج عنها فيضانات أو فترات جفاف حاد، كما هو الشأن بالنسبة لسنتي (١٩٩٥ و ١٩٩٦)؛ حيث سجلت الأولى أقل كمية تساقطات سنوية (١٥٣,٦ ملم)، وعرفت الثانية أكبر كمية تساقطات بالمنطقة (٧٣٨ ملم) في وقت وجيز مما خلف فيضانات بمناطق متعددة من الجماعتين. وهذا ما يبرز عدم انتظام التساقطات الشيء الذي ينعكس سلبا على الأنشطة الفلاحية التي تعتبر عماد اقتصاد الجماعتين، وخصوصا جماعة اولاد أفرج، ويتجاوزه إلى باقي الأنشطة الاقتصادية التي تتأثر سلبا بالجفاف وعدم انتظام التساقطات. (المديرية الإقليمية للفلاحة بالجديدة، ٢٠١٩) .

في هذا السياق، يمكن القول بأن جماعتي الدراسة تحظيان بمناخ متميز بالاعتدال على طول السنة، وتتمتعان بمؤهلات طاقية متجددة مهمة؛ إذ تتراوح عدد الأيام المشمسة ما بين (٢٣٠ و ٢٧٠) يوما في السنة؛ أي بمعدل تشميس سنوي يصل إلى (٢٥٠)يوم،(المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بدكالة، ٢٠١٩)، وهذا ما يوفر إمكانيات مهمة تساعد على تنشيط القطاع الفلاحي والقطاع السياحي، نظرا لارتباطهما بالحرارة وحاجتهما إليها. كما يمكن استغلالها صناعيا عن طريق تطوير الاعتماد على الطاقات المتجددة لإنتاج الطاقة، وتسخيرها لخدمة التنمية الترابية.

وعلى العموم، لا تخرج التربة بمجال الدراسة عن الإطار العام الذي يميز تربة دكالة عموما، والذي يمكن تلخيص مظاهره في سيادة الهشاشة والتدهور على مستوى بنيتها، مثل التعرية والتملح، وهذا ما يتطلب جهود كثيرة لترميم الاختلالات التي يعانيها هذا المورد الموروث وغير المتجدد.

لا تخرج جماعتا الدراسة عن الإطار العام لمنطقة دكالة باعتبارها نطاقا مناخيا شبه جاف، وهذا ما ينعكس على الموارد المائية بمجال الدراسة؛ حيث غياب المجاري المائية الدائمة باستثناء واد أم الربيع الذي يعاني بدوره من مشاكل متعددة. وتقتصر الشبكة المائية على الحضور الموسمي لبعض الأودية الصغيرة التي لا تحدث أثرا اقتصاديا، كونها تجف بسرعة كبيرة.

أمام شح الموارد المائية السطحية بمجال الدراسة، تم اللجوء إلى طرق متنوعة لاستغلال المياه الباطنية، خصوصا مع تزايد الإقبال على الفلاحات المسقية، وتضارب الأنشطة الاقتصادية المتنوعة على نفس المورد. فمنطقة دكالة تتوفر على

فرشة مائية مهمة نسبيا تبلغ مساحتها حوالي "٦٣٥٠ كلم٢" (Agence du Bassin Hydraulique de l'Oum Er Rbia, 2014 P 1) وقد كانت الآبار من أهم وسائل استنزاف الفرشاة الباطنية. حيث عرفت ارتفاعا مهولا نلمسه من خلال الملاحظة الميدانية؛ إذ يتوفر في بعض الدواوير كل منزل على بئر، وهناك بعض الأسر التي تمتلك أكثر من بئر واحدة متفرقة على المشارات والاستغلاليات المشتتة، وهذا ما يزيد من صعوبة إحصائها رسميا، بالنظر إلى كون أغلبها يتم حفرها بشكل غير قانوني.

٤ - غطاء نباتي ضعيف ويعاني الاستغلال المفرط

تعرف منطقة دكالة عموما ندرة في الغطاء النباتي الطبيعي، نظرا لتظافر عدة عوامل منها ما هو قديم مثل، قدم التعمير والاستيطان البشري المبكر بها، ما أدى إلى تطوير بنيات استغلال غيرت من واقع الغطاء النباتي الطبيعي، ومنها ما هو حديث، مثل تغير أنماط استغلال الأرض ارتباطا بتزايد الساكنة، وتعرض الأراضي للتقسيم المتوالي، مما جعلها عبارة عن مشارات صغيرة، لا تسمح بتطور تشكيلات نباتية طبيعية. وهذا ما يجعل المشهد بتراب الجماعتين يرتبط بالتساقطات حيث المراعي والزراعات الشتوية وحدها تكسبه ألوان الطبيعة في هذه الفترة، فيما يتحول إلى القحولة باستثناء بعض الزراعات المسقية في بقية الفترات من السنة.

خريطة(٤): مؤشر الغطاء النباتي بجماعتي مولاي عبد الله واولاد فرج

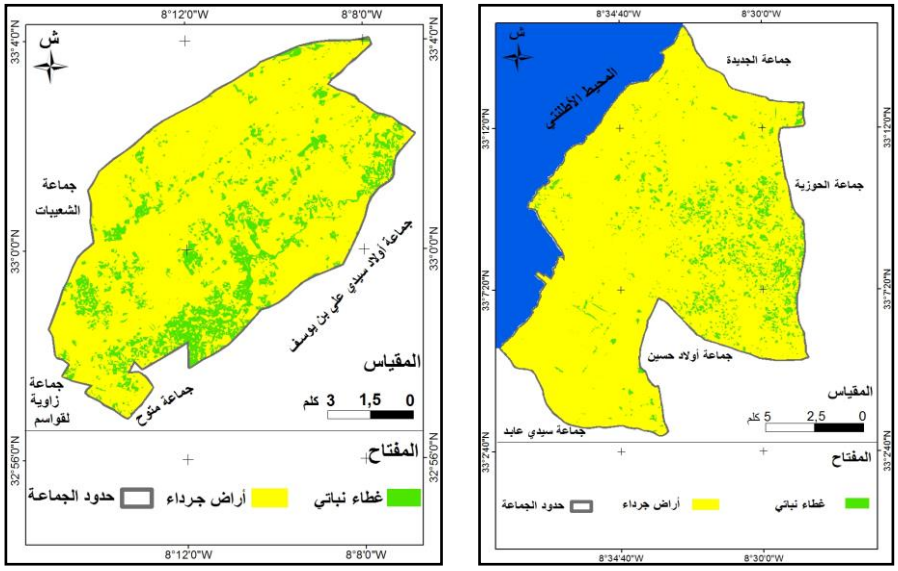

المصدر : إنجاز شخصي IMAGE LANDSAT 8 بتاريخ ٢٠٢٠/٠٨/٢٨

٥- تتميز الموارد البشرية بخصائص لا تشجع على تسريع وتيرة التنمية

تعتبر الموارد البشرية أساس أي تنمية ممكنة، ولا يمكن أن تتحقق تنميةٌ بمجالٍ ما دون حضور العنصر البشري. هذا الأخير، ستنطبع درجة تأهيله ومستوى تفكيره على بقية الموارد التي يوفرها المجال المحتضن؛ فتكون نتيجة تفاعله معها إما تحقيق تنمية وتحصيل أرباح متنوعة من وراء استغلالها بطريقة تضمن الحفاظ عليها، وإما تحقيق تنمية مع استنزاف الموارد وتوقيف دورها الوظيفي عبر الزمن، وبالتالي، حرمان الأجيال اللاحقة من موارد استفاد منها السابقون ولم يستطيعوا الحفاظ عليها، وهذا هو الفرق بين العنصر البشري المؤهل لاستيطان المجال الجغرافي بشكل مستدام، والعنصر غير المؤهل للقيام بهذا الدور. ففي أية خانة يمكن تصنيف الموارد البشرية بجماعتي الدراسة؟ وما هي أهم الخصائص المميزة لها؟

لا يمكن مقاربة الوضع السكاني لمجال الدراسة خارج السياق الوطني العام، والمتسم بوتيرة تزايد سكانية مهمة مع بداية الاستقلال إلى حدود نهاية القرن الماضي، لتعرف نوعا من الاستقرار في وتيرة التزايد الضعيفة. في هذا السياق، عرفت جماعتا مولاي عبد الله وأولاد أفرج تغيرات سكانية مهمة، نبرز سماتها الأساسية من خلال المبيان الموالي:

المبيان ١: تطور ساكنة جماعتي مولاي عبد الله وأولاد أفرج ١٩٦٠-٢٠١٤

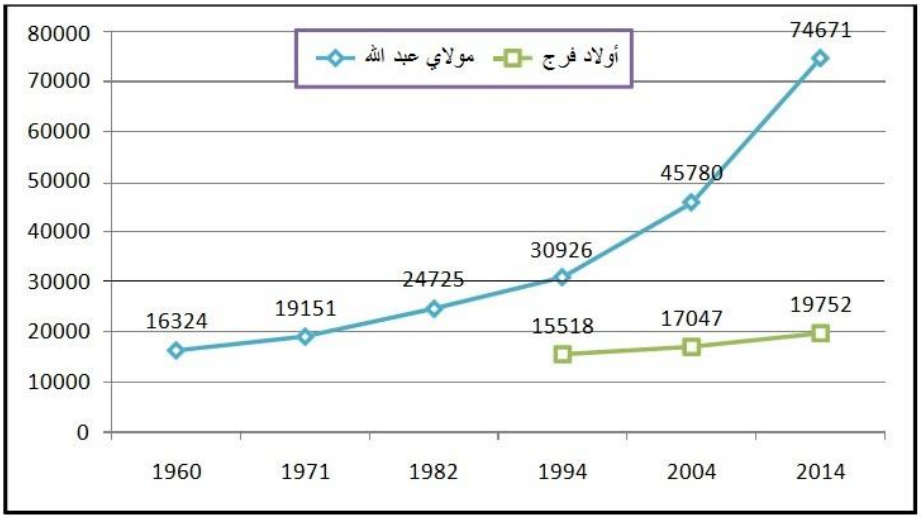

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط الإحصاء العام للسكان والسكنى، ٢٠١٤.

يتبين من خلال المعطيات الإحصائية للمبيان أعلاه أن ساكنة جماعة مولاي عبد الله عرفت تزايدا مطردا مع توالي السنوات؛ حيث انتقلت من (١٦٣٢٤ نسمة) سنة (١٩٦٠) إلى ما يفوق (٧٤٦٧١ نسمة) سنة (٢٠١٤)، أي بمعدل زيادة سنوي يقدر ب (١٠٨٠ نسمة) سنويا. وعرفت جماعة أولاد أفرج نفس المنحى التصاعدي لعدد ساكنتها؛ إذ انتقلت بدورها من (١٥٥١٨ نسمة) سنة (١٩٩٤) إلى (١٩٧٥٢ نسمة) سنة (٢٠١٤). ونلاحظ من خلال مقارنة نسبة الزيادة السكانية بين الجماعتين أن جماعة مولاي عبد الله تزايد عدد سكانها بشكل أكبر، وذلك ارتباطا بأسباب متعددة يبقى عامل القرب من مدينة الجديدة من أهمها، خصوصا مع بداية القرن الحالي، التي تزامنت مع ارتفاع أسعار العقار بشكل صارخ بمدينة الجديدة، فكان أن انعكس صداه على جماعة مولاي عبر تصدير أزمة السكن إليها؛ حيث اضطر العديد من العمال بميناء الجرف الأصفر والمهاجرين إلى الاستقرار بالجماعة سواء من خلال اكتراء المنازل أو امتلاكها. وهذا ما ساهم في ارتفاع نسبة نمو السكان السنوي بها لينتقل من (٤ %) بين سنتي (١٩٩٤ و ٢٠٠٠) إلى ما يفوق (٥ %) بين سنتي (٢٠٠٤ و ٢٠١٤). أما جماعة أولاد أفرج، فيلاحظ أن عدد الوافدين إليها لا يضاهي عدد المهاجرين منها نحو المدن الكبرى بحثا عن فرص شغل أفضل، وهذا ما يفسر الضعف النسبي لزيادة سكانها مقارنة بجماعة مولاي عبد الله؛ حيث لم تتجاوز نسبة

النمو السكاني بها (٠,٩٤ %) في الفترة الأولى، وانتقلت إلى (١,٤٨ %) في الفترة الثانية. فما هي الخصائص المميزة لهذه الساكنة؟ وكيف تتوزع حسب الفئات العمرية؟

تتنوع التركيبة العمرية لساكنة مجال الدراسة، غير أنها تبقى متسمة بطابع الشباب على العموم، وهذا ما يجعلها تحت ضغط تدبير الحاجيات المرتبطة بهذه الفئات النشيطة، من صحة، وتعليم، وتشغيل، مما يضاعف من الضغط على الموارد، ويعمق من مستويات الهشاشة.

تتميز جماعتا مولاي عبد وأولاد أفرج بسيادة الفئات العمرية النشيطة ؛ حيث تجاوزت نسبة المتراوحة أعمارهم ما بين (١٥ و٥٩) سنة (٦٢ %) في جماعة مولاي عبد الله، وقاربت (٦٠ %) في جماعة اولاد افرج. وتتعزز أهمية هذه الفئة بارتفاع عدد الأطفال المرشحين لولوج مرحلة النشاط؛ إذ تجاوزت نسبة الذين تتراوح أعمارهم ما بين (٦ و١٥) سنة (١٧ و١٨ %) في الجماعتين بالترتيب. ويستمر نفس الحضور المهم نسبيا للفئات التي تحتاج إلى رعاية اجتماعية؛ حيث تجاوزت نسبة الأطفال أقل من (٦) سنوات (١٤ و ١٣ %)، وقاربت نسبة الشيوخ الذين تجاوز عمرهم (٦٠) سنة (٦ و٩ %) بجماعة مولاي عبد الله واولاد افرج على التوالي. (المندوبية السامية للتخطيط، ٢٠١٤)

نستنتج من خلال المعطيات السالفة أن الجماعتين تتوفران على موارد بشرية مهمة يطغى عليها الشباب والأطفال مما يؤشر على مستقبل زاهر ينتظرهما، لكن واقع الحال الذي عيناه من خلال الدراسة الميدانية يؤكد على أن فئة الشباب تمثل طاقات مهدورة في الغالب نظرا لانعدام فرص الترقي الاجتماعي، وهذا ما يجعلها تدور في فلك الهشاشة دون أن تتمكن من تحقيق تنمية تعكس على الوضع الاقتصادي لهذه الفئات النشيطة. كما أن ارتفاع نسبة الأطفال والشيوخ والتي تتطلب رعاية من الفئات النشيطة، تساهم في تأزيم الأوضاع بتراب الجماعتين، نظرا لمل تتطلبه من تكاليف تشمل الصحة والتعليم أساسا.

المبيان ٢: الحالة العائلية لساكنة جماعتي مولاي عبد الله وأولاد أفرج
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط الإحصاء العام للسكان والسكنى، ٢٠١٤ .

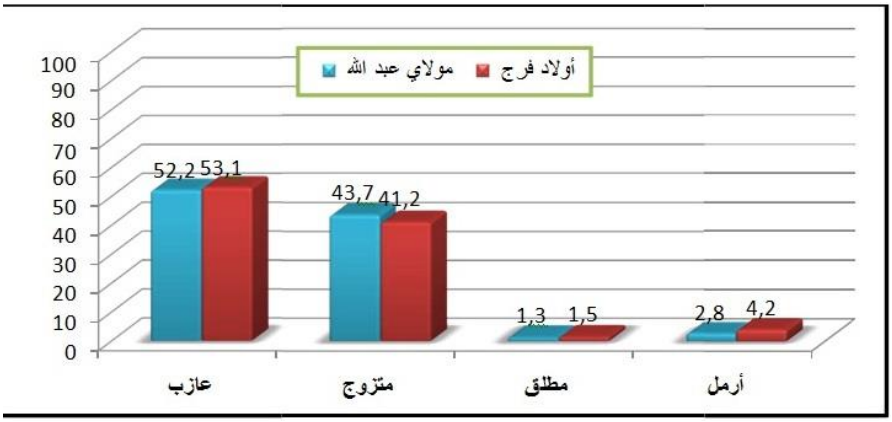

نلاحظ من خلال معطيات المبيان أعلاه أن نسبة العزاب تتربع على عرش التركيبة السكانية للجماعتين؛ إذ سجلت نسبة تجاوزت النصف (٥٢ و ٥٣ %) من مجموع الساكنة. تلتها نسبة المتزوجين بأزيد من (٤١ %) في كلتا الجماعتين مع تسجيل تقدم طفيف لصالح جماعة مولاي عبد الله. فيما تكون حالات المطلقين والأرامل نسبة ضعيفة في كلتا الجماعتين، في مؤشر على استمرار الروابط الأسرية في احتلال مكانة مهمة في بنية المجتمع المحلي. بالإضافة إلى ذلك، يعرف معدل الخصوبة بالجماعتين ارتفاعا مهما؛ حيث سجل (٢,٩ طفل) لكل امرأة بجماعة مولاي عبد الله، وارتفع بالنسبة للنساء المتراوحة أعمارهن بين (٤٥ و٤٩ سنة) إلى (٤,١ طفل) لكل امرأة. وسجل (٢,٧ طفل) لكل امرأة و(٣,٧) بالنسبة للنساء بين (٤٥ و ٤٩ سنة) بجماعة أولاد أفرج. وهذا المعدل المرتفع في حد ذاته مؤشر على مجموعة من الاختلالات التي يعانيها العنصر البشري بتراب المركزين (الإحصاء العام للسكان والسكنى ٢٠١٤).

٥- تلعب الموارد الاقتصادية دورا مهما في تحديد الوظيفة المستقبلية للمراكز الصاعدة

١,٥.القطاع الفلاحي:

يعتبر القطاع الفلاحي عماد الاقتصاد الوطني عموما، وأساس توجهات الدولة والمحدد لسياساتها الاقتصادية. ولا تخرج جماعتا الدراسة عن هذا الإطار، بالرغم من وجود اختلافات نسبية في درجة الأهمية من مجال لآخر، ارتباطا بعوامل ومتغيرات محلية.

يتبين من خلال المعطيات الرسمية بخصوص صيغ تملك الأراضي الفلاحية، سيادة الملكية الخاصة لمعظم هذه الأراضي؛ حيث وصلت نسبتها (٩٩ و ٩٨ %) من مجموع الأراضي الفلاحية بجماعتي مولاي عبد الله واولاد أفرج على التوالي، فيما تتوزع بقية النسبة الضعيفة على مختلف صيغ التملك الأخرى، (المركز الجهوي للاستثمار الفلاحي لدكالة ٢٠١٩). نستنتج في هذا السياق أن طبيعة ملكية الأراضي لا تتحمل المسؤولية في وضعية الهشاشة التي يعرفها القطاع الفلاحي بمجال الدراسة، والتي تعكسها الوضعية السوسيو-اقتصادية لجل الفلاحين وأفراد أسرهم؛ حيث يسود الفقر والأمية على نطاق واسع بمعظم الدواوير. وهذا ما يطرح السؤال حول الأسباب الحقيقية وراء هذا الوضع، خصوصا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار وجود حالات فردية استطاعت تطوير طرق استغلالها للأراضي والانتقال من النمط التقليدي إلى النمط العصري والمتطور نسبيا.

تتنوع أشكال استغلال الأراضي بمجال الدراسة ارتباطا بعوامل متعددة، يبقى العامل الثقافي من أبرزها تأثيرا؛ ذلك أن الأساليب والأنماط الموروثة تبقى حاضرة بقوة في طريقة تعاطي الفلاحين مع الأراضي التي يمتلكونها، رغم تغير السياقات والظروف التي عاشها الأسلاف. وتبرر هاته المسألة ضعف قدرة الفلاح الدكالي عموما على التجديد سواء في وسائل الإنتاج، أم في طبيعة المنتوج في حد ذاته، رغم المحاولات المحتشمة للتغيير، والتي تنحصر في بعض الأمور الثانوية. كما أن غياب العقلية الرأسمالية في تدبير الشأن الفلاحي على مستوى الأسرة، واكتفائها بالاعتماد على العقلية الاجتماعية التقليدية ساهم في تكريس وضعية الهشاشة السوسيو-اقتصادية بالقطاع الفلاحي بجماعتي الدراسة.

في هذا السياق، يتضح من خلال معطيات البحث الميداني أن أنماط استغلال الأرض بمجال الدراسة تتسم بالبساطة وعدم التركب؛ حيث ترتكز على الاستغلال المباشر للأرض وبشكل فردي في الغالب. ويتأكد هذا الطرح من خلال مساحة الأراضي المستغلة بشكل مباشر بجماعة أولاد أفرج مثلا، والتي وصلت (٦٩٠٧ هكتار)، مقابل (٢٥٥ هكتار) فقط تستغل عن طريق الكراء، و(٨٨٩ هكتار) تستغل بالشراكة،(المديرية الإقليمية للفلاحة -الجديدة ٢٠١٩). أما من حيث نمط التعامل مع الأرض فلاحظنا وجود نمطين مختلفين أولهما تقليدي وثانيهما عصري نسبيا، يعتبر السقي معيارا أساسيا للتفريق بينهما، وهذا ما يحيلنا على تحديد وضعية الأراضي انطلاقا من هذا المعطى .

تشكل الأراضي البورية أغلب المساحات الفلاحية بمجال الدراسة، وتستغل في الغالب لزراعة الحبوب أو الرعي، وغالبا ما تستغل فيهما معا بالتناوب. تعتمد بشكل مطلق على التساقطات المطرية وعلى انتظامها في الزمن على مدار فصول السنة، وبذلك فإنتاجها غالبا ما يكون غير منتظم ، ولا يمكن الاعتماد عليه في التخطيط

الاستراتيجي، ولو للمستقبل القريب. ونلاحظ أن هاته الأراضي تتسم بالتجزيء بدورها، وإن كانت بمساحات أكبر نسبيا من الأراضي المسقية، خصوصا بجماعة أولاد أفرج التي تعتمد عل؛ حيث وصلت بها نسبة الأراضي التي تبلغ مساحتها (٣ هكتارات) أزيد من (٣٠ %) مقابل حوالي (١٠ %) بجماعة مولاي عبد الله. وتتوزع بقية المساحات على القطع الصغيرة التي لا تتراوح مساحتها بين (١,٥ و ٢ هكتار)، بنسبة (٤٦ %) بأولاد أفرج و(٣٧ %) بمولاي عبد الله. فيما تسجل القطع التي لا تصل مساحتها إلى هكتار نسبة لا تتجاوز (١٥ و ٤٥ %) بالجماعتين على التوالي (المديرية الإقليمية للفلاحة -الجديدة ٢٠١٩). أما الأراضي المسقية بمجال الدراسة فتعتمد على الأبار وتشكل مساحات قليلة مقارنة بالأراضي البورية وإنتاجها غالبا ما يكون منتظما ومخصصا للمزروعات العلفية مثل الفصة والبرسيم، وكدا زراعة أشجار التين بجماعة أولاد فرج .

٢,٥.قطاع الصناعة:

عرف قطاع الصناعة تطورا ملحوظا نتيجة السياسات المتراكمة منذ فجر الاستقلال إلى حدود اليوم. وقد أسفرت هذه السياسات عن مخططات تنموية متوسطة الأمد، هدفت إلى بناء اقتصاد وطني مستقل عن البنيات الاستعمارية الموروثة. وكان من بين نتائجها التأسيس لصناعة وطنية من خلال إنشاء مجموعة من المصانع، غير أن هذا التوجه لم ينجح في خلق صناعات تنافسية متطورة؛ إذ اقتصرت على بعض الصناعات التحويلية والغذائية وصناعة النسيج. ورغم ما تعانيه هذه البنيات الصناعية، فقد ساهمت في تحريك دينامية التشغيل، وبالتالي، التقليل ولو جزئيا من انتشار مظاهر الفقر والهشاشة بالمدن والأرياف المغربية.

في هذا السياق، استفادت مدينة الجديدة من هذه القفزة الصناعية من خلال تدشين ميناء الجرف الأصفر بجماعة مولاي عبد الله، وهذا ما ساهم في خلق الفارق بينها وبين جماعة أولاد أفرج على المستوى الصناعي. حيث ساهم الميناء في توطين عدد من الأنشطة الصناعية المهمة، التي ساهمت بدورها في خلق مناصب شغل، إضافة إلى توفير مداخيل مالية مهمة لخزينة الجماعة. كما يلاحظ أن هذه المداخيل تعرف تزايدا سنة بعد أخرى فيما يؤشر على أهميتها ودوامها في الزمن ؛ حيث انتقلت قيمتها من (٤ مليار) درهم سنة (٢٠٠٥) إلى (٤٠ مليار) درهم سنة (٢٠١٠)، أي أنها تضاعفت عشر مرات في ظرف خمس سنوات. وهذا ما يؤكد على أهمية الطفرة الصناعية التي عرفها الميناء، والتي تُوِّجت بتدشين المنطقة الصناعية. وقد تواصل الارتفاع السنوي للمداخيل الجماعية من الضرائب ليتجاوز (٤٧ مليار) درهم سنة (٢٠١٦). وهذا رقم مهم جدا بالنسبة لجماعة ترابية صغيرة الحجم مساحيا وسكانيا (الجماعة الترابية مولاي عبد الله ٢٠١٨)، مما يفترض أنه سيساهم في الرفع من مؤشرات التنمية البشرية على مستوى الساكنة المحلية.

٣,٥ قطاع التجارة والخدمات:

يعتبر قطاع التجارة من أكثر الأنشطة الاقتصادية حضورا بتراب جماعتي الدراسة وإن بشكل متفاوت بينهما؛ حيث تفوق أهميته بجماعة مولاي عبد الله مستوى ما تحققه جماعة أولاد أفرج بكثير، وذلك ارتباطا بنفس العوامل التي تطرقنا إليها كعامل مميز لجماعة مولاي عبد الله. غير أن القطاع التجاري في الغالب لا يخرج عن دائرة البساطة والمعاشية في العموم، مع بعض الاستثناءات التي تشكل أقلية غير مؤثرة في مستوى عيش الساكنة.

يطغى طابع البساطة على البنية التجارية بجماعتي مولاي عبد الله و أولاد أفرج، رغم تنوع شبكة الأنشطة وأهميتها عدديا؛ حيث تغطي جل الدواوير والأحياء التابعة لهما بدرجات متفاوتة، لكنها تتناسب مع عدد الساكنة وقدراتهم الشرائية. ويلاحظ أن جماعة مولاي عبد الله تستأثر بأغلبية عددية ونوعية من حيث الأنشطة التجارية التي تنشط بها، غير أن أغلبها تتمحور حول الحاجيات الأساسية، ولا ترقى إلى مستوى توفير بعض الخدمات والسلع الراقية. فتجارة المواد الغذائية والخضر والفواكه، إضافة إلى تجارة اللحوم والحليب، تشكل قرابة (٧٠ %) من مجموع المحلات التجارية بالمركز. وهذا ما يدل على تأخر السلوك الاستهلاكي واقتصاره على الأساسيات اليومية، في تناقض مع التحول الوظيفي الذي تعيشه الجماعة، ونلاحظ أن نفس الأمر ينطبق على بنية الأنشطة التجارية بجماعة أولاد أفرج.

أما فيما يخص السياحة، فنلاحظ أن جماعة مولاي عبد الله تتوفر على مؤهلات سياحية متنوعة، من أهمها منتجع سيدي بوزيد السياحي، بكل ما يحتويه من بنى سياحية مهمة ومتكاملة، بالإضافة إلى المناظر الطبيعية التي يوفرها ساحل البحر باعتباره مجالا انتقاليا بين البحر والقارة، وبالتالي، التمتع بخصائص طبيعية وإحيائية متفردة تساعد على جذب السياح بمختلف انتماءاتهم الاجتماعية. كما تتوفر على مؤهلات لا مادية متنوعة، من بينها موسم مولاي عبد الله الذي يذيع صيته في المغرب كله، ثم مهرجان جوهرة بسيدي بوزيد، الذي يعتبر بمثابة قبلة للشباب من مختلف المدن المغربية، خصوصا أن توقيته في فصل الصيف، ما يتيح إمكانية التنقل والسفر لجل العاملين.

وقد ساهمت هذه المؤهلات المتنوعة في جذب جل السياح الوافدين على مدينة الجديدة، على اعتبار أن الجماعة لا تتوفر في الواقع على بنيات سياحية بتراب مولاي عبد الله، ولا تتمتع بخصائص تجذب السياح خصيصا لزيارة مولاي عبد الله باستثناء الموسم. غير أن هذا لا يعني كونها لا تثير اهتمام السياح؛ إذ تعتبر مزارا ضروريا، ولو مؤقتا، لجل الوافدين على مدينة الجديدة، والتي عرفت ازدهارا سياحيا مهما أدى إلى اكتظاظها بالسكان في فصل الصيف. يتأكد هذا الأمر من خلال تزايد الطاقة الإيوائية بمحور الجديدة مزغان ؛ حيث انتقلت من (٢٦٤٦ سرير) سنة (٢٠١٢) إلى

(٢٩٠٥ أسرة) سنة (٢٠١٨). ورافقها ارتفاع في عدد ليالي المبيت من (٣١٨٢٧٥ ليلة) إلى (٣٥٢١٨٥ ليلة) في نفس الفترة، بالرغم من اشتداد المنافسة وطنيا ودوليا (المندوبية الإقليمية للسياحة – الجديدة). وهذا ما يطرح جماعة مولاي عبد الله كمتنفس للسياح من زحمة المدينة، وتكسيرا للروتين اليومي بها، خصوصا مع ما يمنحه قصر المسافة الفاصلة بينهما من تشجيع على خوض تجربة استكشاف أماكن جديدة بالنسبة للسياح الوافدين على مدينة الجديدة، رغم ضعف بنيات الاستقبال السياحي بها.

رغم تواضع البنيات السياحية وضعف طاقتها الاستيعابية، فإن السياحة بجماعة مولاي عبد الله تذر مداخيل مهمة نسبيا . إذ تساهم في توفير مداخيل تتطور سنويا؛ حيث انتقل مجموع المبالغ المتحصلة من تفويت استغلال بعض المرافق البسيطة سنويا، من حوالي (٢٠٠ ألف درهم) سنة ٢٠٠٩ إلى ما يزيد عن (٢٨٠ ألف درهم) سنة ٢٠١١، ثم يحقق مبلغ (٤٣٠ ألف درهم) سنة ٢٠١٤، وتستقر في (٢٢٠ ألف درهم) سنة ٢٠١٥ (المندوبية الإقليمية للسياحة -الجديدة ٢٠١٨) وهذا ما يدل على أهمية المداخيل المستخلصة من الأنشطة السياحية بمنتجع سيدي بوزيد رغم الاختلالات التي تشوب عمليات التفويت في العادة.

بالإضافة إلى المداخيل المالية المهمة، يوفر القطاع السياحي بمجال الدراسة فرص شغل مهمة لأبناء المنطقة، وخصوصا من أبناء الدواوير الفقراء، تتمثل في كراء المنازل ولوازم الاصطياف من مظلات وكراسي. بالإضافة إلى تنشيط الحركة الاقتصادية بالنسبة للمقاهي، والمطاعم، ومحلات البقالة، ووسائل النقل بالجماعة. لكن الملاحظ أن جل هذه الأنشطة تندرج في خانة الاقتصاد غير المهيكل، مما يطرح عدة تساؤلات حول إمكانية التطوير والتنظيم الاقتصادي المفترض فيه أن يؤدي إلى تطوُّر البنيات الاقتصادية المنظمة. كما أن انتشار الفساد بين المسؤولين، يؤدي إلى استفادة نفس العناصر من الامتيازات التي تمنح على حساب المصلحة العامة، وعلى حساب الفئات الفقيرة والمهمشة. وهذا ما يزيد من الفوارق الطبقية عن طريق إتاحة الفرصة لأفراد بعينهم، كي يحققوا مستويات مرتفعة من الاغتناء، وحرمان الفئات الفقيرة من فرص الترقي السوسيو-اقتصادي مساهمة في تفقيرهم أكثر، بالنظر إلى تزايد مصاريف وتكاليف الحياة بالجماعة، ارتباطا بتوسعها العمراني.

نستنتج من خلال التشخيص الترابي للموارد الطبيعية التي تتوفر عليها جماعتي مولاي عبد الله وأولاد أفرج أنها تتميز بالتنوع والتكامل فيما بينها، وتنقسم إلى موارد متجددة وأخرى غير متجددة. غير أن واقع الحال ينبئ بأن المورد البشري المفروض فيه تثمين هذه الموارد وترشيد استغلالها، لا يقوم بدوره على الوجه المطلوب؛ إذ تبين من خلال التشخيص الميداني بأن الموارد المتجددة لا تُستغل مؤهلاتها بشكل كامل تقريبا، رغم حاجة الساكنة الملحة إلى خدماتها، خصوصا في

ظل ارتفاع تكلفة جلب الماء من الباطن، وتوزيعه على السطح اعتمادا على طاقة الغاز. أما الموارد غير المتجددة، فقد تعرضت لاستنزاف وتدهور كبيرين نتيجة الاستغلال المكثف وغير المعقلن، مما يجعل أغلبها على حافة الاندثار، سواء من حيث وجودها، أم من حيث إمكانية أدائها الوظيفي. يزداد مستوى التدهور تأثرا بالتغيرات المناخية، وما يرتبط بها من اختلالات تمس كل مكونات النظم البيئية، خصوصا في ظل غياب أنماط تفكير جديدة، تؤثر في عقلية الفاعلين والساكنة على حد السواء، من أجل وضع خطط وبرامج تشاركية تروم الحد من انتشار مظاهر الاختلال البيئي، عن طريق تغيير أنماط الاستغلال، وتثمين الموارد المتجددة واللامادية لخدمة التنمية المستدامة. فكيف انعكس هذا الوضع الطبيعي المتدهور والاقتصادي المتنوع على تحديد وظيفة المركزين؟

٦- خلاصة:

بعد إجراء تشخيص ترابي للموارد المتنوعة التي يوفرها مجال جماعتي مولاي عبد الله واولاد افرج، تبين امتلاكهما لمجموعة متنوعة ومتكاملة من الموارد، يمكن أن تشكل أرضية للفاعلين بمختلف درجات ومستويات تدخلهم، لتحقيق تنمية مجالية شاملة لجميع الساكنة المحلية. ونظرا لتنوع هذه الموارد وغناها، فقد تم تصنيفها إلى موارد طبيعية وموارد بشرية، وأخرى اقتصادية، بالإضافة إلى الموارد التراثية. وقد توصلنا بهذا الخصوص إلى مجموعة من النتائج، يمكن تلخيصها فيما يلي:

على مستوى الموارد الطبيعية:

تتوفر جماعتا مولاي عبد الله وأولاد افرج على موارد طبيعية متنوعة؛ حيث يتوفران على موقع استراتيجي يتيح لهما الانفتاح على المحيط الخارجي. كما يتموضعان بمجال متميز على العموم بالانبساط وقاعدته الصخرية المتينة، مما يوفر إمكانية تأسيس البنى التحتية المختلفة. إضافة إلى تشكيلات ترابية متنوعة توفر إمكانيات فلاحية مهمة، رغم تعرضها لمستويات من التدهور. ويحظيان بمناخ معتدل مما يساعد على ازدهار الأنشطة الفلاحية والسياحية على حد السواء. ورغم تواضع التساقطات وعدم انتظامها، يبقى مناخ المنطقة مناسبا اقتصاديا حيث توفر أيام التشميس المرتفعة طاقات كامنة يمكن أن تُغيّر من وضعية الجماعتين الاقتصادية بشكل كبير، في حال استغلالها بالشكل المطلوب.

على مستوى الموارد البشرية:

رغم ضعف تأهيل العنصر البشري بالجماعتين، يبقى من الموارد المهمة التي تنتظر التثمين زيادة في قيمتها وتحسينا لمردوديتها. يتميز هذا المورد بسيادة الطاقات الشابة وارتفاع نسبتي النمو والخصوبة، مما يؤشر على حيوية المجتمع المحلي بمجال الدراسة، غير أن ارتفاع نسبة الأمية وتدني المستوى التعليمي وضعف التأهيل

المهني تبقى من أهم العوائق التي تحول دون استثمار الموارد البشرية على الوجه الصحيح. كما نستنتج وجود تحول ديمغرافي خصوصا بجماعة مولاي عبد الله بتزايد عدد سكان المراكز الحضرية على حساب ساكنة البوادي، إلا أن هذا التحول لم يواكبه تحول الجماعة الوظيفي، خصوصا بجماعة اولاد أفرج؛ حيث ما زالت تحافظ على طابعها الفلاحي، بالرغم من توسعها عمرانيا وبشريا.

على مستوى الموارد الاقتصادية:

تعرف الموارد الاقتصادية نفس القدر من التنوع بتراب الجماعتين رغم اختلاف مقوماتهما من جماعة لأخرى. ذلك أن الجماعتين تتمتعان بقدر كبير من الأنشطة الاقتصادية المتنوعة ارتباطا بالخصوصيات المحلية؛ حيث تنتشر بهما شبكة تجارية مهمة تغطي جل المراكز والدواوير التابعة لترابهما. ونستنتج في هذا الصدد، الأهمية القصوى لتوطين ميناء الجرف الأصفر بتراب جماعة مولاي عبد الله في خلق فارق كبير مكنها من التفوق على جماعة اولاد أفرج، من خلال ما يوفره من إمكانيات كبيرة على مستوى توفير مناصب الشغل وعلى مستوى خلق الثروات. كما أن البحر وفر لها أيضا مجموعة من الموارد مثل السمك والطحالب، وهما نشاطان ساعدا كثيرا في توفير الشغل لفئات عريضة من الساكنة، ولعبا دورا مهما في التقليل من مظاهر الفقر والهشاشة بجماعة مولاي عبد الله رغم الاختلالات التي تشوب هذين القطاعين الحيويين.

ويشكل المجال الفلاحي موردا مهما تزداد أهمية مداخيله، وعدد السكان المرتبطين به بجماعة أولاد أفرج، ارتباطا بتوفرها على مقومات تفوق جماعة مولاي عبد الله بكثير.

ركزت هذه الدراسة على مقاربة إشكالية تطور المراكز الصاعدة بالمغرب، من خلال دراسة حالتين متباينتين من حيث الخصائص الطبيعية والإقتصادية، ويبدو أن العامل الإقتصادي المتمثل في تشييد ميناء الجرف ثم العامل الجغرافي المتمثل في التموقع بالقرب من مدينة الجديدة، كان حاسما في تغيير وظيفة مركز مولاي عبد الله، باعتباره الظهير الخلفي المباشر للمدينة الذي يقع في منتصف الطريق بينها وبين الميناء، وهذا ما يعني أن الموقع هو العامل الرئيسي في خلق الفارق بين المركزين؛ حيث استفاد مركز مولاي عبد الله من موقعه البحري، ليحصل على مجموعة من المؤهلات التي مكنته من الإنتقال من الوظيفة الفلاحية إلى الوظيفة الصناعية والتجارية، وهذا ما يؤهله ليكون مدينة نموذجية في حال تم التعاطي مع المؤهلات التي يتوفر عليها بالشكل المطلوب. من هذا المنطلق، خلصت الدراسة إلى تثبيت الفرضية الثالثة، والتي تقوم على كون الموقع بمثابة العنصر الرئيسي المحدد لاتجاه التحول الوظيفي للمراكز الصاعدة، وتفنيد الفرضيتين الأولى والثانية.

٧. المقترحات:

تتوفر جماعتا الدراسة على موارد كامنة متنوعة، إضافة إلى الموارد الظاهرة المتحدث عنها سالفا. هذه الموارد تعتبر بمثابة الطاقات المهدورة وغير المكتشفة، وتنتظر من ينقب عنها ويمكنها من السياقات التي يمكن أن تجعل منها موارد قابلة للاستغلال؛ أي تتحول إلى موارد في المتناول. ورغم تنوع هذه الموارد بين السهلة الوضوح وبين التي تتطلب تنقيبا عميقا لاستكشافها، فإنها تبقى في الغالب رهينة بتوفر الإرادة الحقيقية لدى الفاعلين المؤثرين في القرار بالجماعتين، للقيام باستغلال الموارد الكامنة هنا أو هناك على تراب الجماعة. وعليه، نخرج بالمقترحات التالية:

- استغلال موقع المركز لتحقيق تحول نوعي في الوظيفة من خلال الاستفادة مما يتيحه من مؤهلات؛
- تطوير بنيات اقتصادية واجتماعية منظمة، حتى يتخلص المركز الحضري الصاعد من مخلفات الأصول الريفية، ويتمكن من مواكبة التحول نحو مدينة متوسطة ذات جاذبية ترابية؛
- الاستفادة من المؤهلات الطبيعية للترويج لصورة المركز المجالية، وإعطائه علامة تجارية ترفع من تنافسيته الترابية؛
- تأهيل العنصر البشري، باعتباره موردا من أهم الموارد التي يتوفر عليها المجال.

وكخلاصة عامة، يمكن القول بأن الجماعتين تتوفران على موارد طبيعية واقتصادية وبشرية متنوعة، توفر إمكانيات مادية مهمة، لكنها لا تستغل بشكل فعال. وهذا ما يمكن اعتباره بمثابة موارد وإمكانات مهدورة رغم الحاجة الملحة إليها من طرف عموم الساكنة، التي تعاني درجات متفاوتة من الهشاشة والفقر والاقصاء الاجتماعي كما وقفنا على ذلك خلال جميع مراحل البحث الميداني. فهل يتعلق الأمر بعدم حاجة المسؤولين إلى مداخيلها؟ هل يتعلق الأمر بالجهل بوجودها، أم بغياب تصور عما يمكن أن يوفره استغلالها من منافع؟

المصادر :

باللغة العربية :

- عبد النور صديق ٢٠١٤، " التنمية الترابية وإعداد المجال بالمناطق السهوبية دراسة لجماعتي تدارت وهوارة أولاد رحو بحوض جرسيف" أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة ابن طفيل كلية الأداب والعلوم الإنسانية القنيطرة، ص ١٩.

- محمد محي الدين- جمال بامي- إدريس الفاسي، ٢٠٠٨، " النبات الطبيعي ودوره في الإعداد الرعي غابوي حالة عبدة دكالة" ، مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، العدد ١٢، مطبعة النجاح، ص ٤٦.

- عبد المجيد هلال، 2010، "دينامية البيئة والمجتمع بساحل الجديدة: الإمكانيات والإكراهات"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة الحسن الثاني المحمدية – الدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، ص51.

- فاطمة أبخار، عبد اللطيف ارويحا، ٢٠٠٧، " تدهور الأراضي وإستراتيجية وصيانة التربة والموارد المائية في منطقة عبدة دكالة" التدبير المحافظ على المياه والأتربة في المغرب تنوع استراتيجيات الفلاحين تجاه تدهور الأراضي، منشور جماعي تحت إشراف عبد الله العوينة، كلية الاداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ص ٩.

حسان جاد الديم، ٢٠٠٤، " الجغرافيا البشرية"، منتدى مكتبة الاسكندرية، ص ١١٣.

محمد حزوي، ٢٠١٢، " تقنية البحث الميداني لدراسة البنيات التجارية بالوسط الحضري"، الهجرة والتنمية منشورات كلية الأداب والعلوم الإنسانية سايس فاس، سلسلة رقم ١٨، ص ١٢٧.

- المندوبية السامية للتخطيط، الاحصاء العام للسكان والسكنى، سنوات، (١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨٢، ١٩٩٤، ٢٠٠٤، ٢٠١٤)

- المندوبية السامية للتخطيط، (٢٠١٤)، الإحصاء العام للسكان والسكنى.

المصادر باللغة الفرنسية :

Abdessadek CHTAIBI, 1987, « Etude hydro géologique du Sahel des Doukkala (Maroc), Thèse de Doctorat en Hydrogéologie, Université Scientifique et Médicale de Grenoble, p 57.